ردمد
٢٥١٨-٩٢٧١
ردمد الالكتروني
٢٥١٨-٩٣٦٠

دار الوقف الإسلامي
العتبة العباسية المقدسة
قسم الشؤون الفكرية والثقافية
مركز الدراسات الافريقية

مجلة دراسات افريقية

مجلة فصلية محكمة
تعنى بشؤون القارة الإفريقية
تصدر عن مركز الدراسات الإفريقية

العدد العشرون
المجلد الثاني
ربيع الأول ١٤٤٧ هـ
أيلول- ٢٠٢٥ م

المجلد الثاني
العدد العشرون

مجلة دراسات إفريقية

ربيع الأول ١٤٤٧هـ
أيلول ٢٠٢٥م

volume 2
Issue 20

Journal of African Studies

Rabi' 1 1447
SEPT. 2025

المحتويات

نشأة حركات التحرر الوطني في الصومال- جيبوتي الأسباب والتطورات حتى عام ١٩٧٧.	حيدر جواد كاظم جاسم الشافعي	٢١
نيجيريا ومجموعة البريكس: دراسة في الأهداف والمآلات	دينا إيهاب محمود	٥٣
دراسة حول الدور الروسيّ والصينيّ في غرب أفريقيا مع انحسار النفوذ الفرنسي: دراسة في التأثير والتحديات	مونيكا وليم	٩٣
استشراف مستقبل الصراع بين قبائل الهوسا والهمج بإقليم النيل الأزرق	عماد الدين حسين بحر الدين عبد الله	١٤٣
الجرائم ضد الإنسانيَّة كجرائم دوليَّة	هند محروس محمد الجلداوي هادي محمد حسين برهم	١٦٩
السفراء والرسل بين العراق ومصر خلال العصر الآشوريّ القديم (٢٠٠٠-١٥٢١ قبل الميلاد)	غيث سليم الزركاني	٢١٧
الكوارث الطبيعية من خلال كتاب (الانيس المطرب بروض القرطاس لأخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس) لأبن أبي زرع الفاسي كان حياً سنة: ٧٢٦هـ/ ١٣٢٥م	حنان رضا الكعبي ليث شاكر محمود هيام عودة محمد	٢٣٩

المجلد الثاني
العدد العشرون

مجلة دراسات إفريقية

ربيع الأول ١٤٤٧هـ
أيلول ٢٠٢٥م

volume 2
Issue 20

Journal of African Studies

Rabi' 1 1447
SEPT. 2025

تجربة جمهورية جنوب أفريقيا التعددية وسياستها اللغويَّة في الفترة من ١٩٦١-٢٠٢٢	أحمد عبد الدايم محمد حسين	٢٧٧
من الرعاة المفيدين الى الرعاة الارهابيين لماذا صنفت نيجيريا لاكوارا "منظمة إرهابية"؟	شيماء حسن علي	٣١٩
شخصية العدد: ليوبولر سيرار سنجور	محمد كريم جبار الخاقاني	٣٤٧
عرض كتاب: دولة المستوطنين في روديسيا الجنوبيَّة	بسام رضا محمد	٣٥٣

نيجيريا ومجموعة البريكس:
دراسة في الأهداف والمآلات

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

نيجيريا ومجموعة البريكس: دراسة في الأهداف والمآلات

إعداد/ دينا إيهاب محمود
باحثة في الدراسات الأفريقية– جامعة الإسكندرية، كلية الدراسات الاقتصاديّة والعلوم السياسية
dina.doma.2023.esps@alexu.edu.eg

تاريخ الاستلام:
٢٥/ ٧/ ٢٠٢٥
تاريخ القبول:
٣٠/ ٧/ ٢٠٢٥
تاريخ النشر:
١/ ٩/ ٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية:
نيجيريا، مجموعة البريكس، الاقتصاد الإفريقي، الجيوسياسية، التكتلات الاقتصاديّة، الجنوب العالمي، الاقتصاديّات الناشئة.

المجلد الثاني العدد (٢٠)
شهر ربيع الأول – ١٤٤٧هـ
أيلول ٢٠٢٥م

ملخص البحث:

يشهد النظام الدولي تحولاً جوهرياً في موازين القوى الاقتصادية والجيوسياسية، حيث تبرز التعددية القطبية كسمة رئيسية في المشهد العالمي المعاصر. وفي هذا الإطار، يأتي انضمام نيجيريا كدولة شريكة لمجموعة البريكس ليعكس تحولاً استراتيجياً في ديناميكيات القوة العالمية، وليؤكد على الأهمية المتزايدة للقارة الإفريقية في إعادة تشكيل العمارة الاقتصادية الدولية.

تمثل هذه الدراسة محاولة لتحليل الأبعاد المتعددة لهذا التطور الهام، مع التركيز على دوافع مجموعة البريكس لضم نيجيريا، والفرص التي تتيحها هذه الشراكة للاقتصاد النيجيري. كما تتناول البحث التداعيات الأوسع لهذا القرار على المستويين الإقليمي والدولي، في ظل التنافس المتصاعد بين القوى الكبرى على النفوذ في القارة الإفريقية. تكشف الدراسة أن انضمام نيجيريا للبريكس ليس مجرد تطور دبلوماسي عابر، بل يعكس سعياً استراتيجياً لتعزيز التعددية القطبية وتنويع التحالفات الاقتصادية. فنيجيريا، بوصفها أكبر اقتصاد في إفريقيا من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وواحدة من أهم الدول الغنية بالموارد الطبيعية، تمتلك مقومات تجعلها شريكاً استراتيجياً لهذه المجموعة. غير أن البحث يسلط الضوء أيضاً على جملة التحديات الهيكلية والمؤسسية التي قد تعيق الاستفادة المثلى من هذه الشراكة. تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول أحد أهم التحولات في الاقتصاد السياسي الدولي، حيث يمثل صعود التكتلات الاقتصادية البديلة ظاهرة تستحق الدراسة والتحليل. كما تقدم رؤى مهمة حول مدى قدرة الدول الإفريقية على توظيف هذه التحالفات الجديدة لتعزيز مصالحها التنموية، في ظل نظام دولي يشهد تحولات عميقة في هياكل القوة والنفوذ.

Nigeria and BRICS:
A Study on Objectives and Outcomes

By: Dina Ehab Mahmoud
Researcher in The African Studies - Alexandria University, Faculty of Economic Studies and Political Science
dina.doma.2023.esps@alexu.edu.eg

Received:
25/07/2025
Accepted:
30/07/2025
Published:
1/9/2025

Keywords:
Nigeria, BRICS, African Economy, Geopolitics, Economic Blocs, Global South, Emerging Economies

Journal of African Studies
volume (2)
Issue (20)
Rabi' al-Awwal 1447 H

Absrract

The international system is undergoing profound transformations as multipolarity gains momentum, challenging Western economic hegemony. BRICS' inclusion of Nigeria as a partner state exemplifies this shift, recognizing Africa's evolving role from resource provider to strategic actor in global economic governance. This study examines the implications through three analytical lenses: first, analyzing BRICS' strategic calculus in expanding African representation; second, evaluating potential economic benefits for Nigeria regarding investment flows and global value chain integration; third, assessing broader geopolitical consequences for great power competition in Africa. As Africa's largest economy by GDP and a major resource power, Nigeria offers BRICS significant partnership potential. However, structural constraints - including infrastructure deficits, governance challenges, and institutional weaknesses - may limit anticipated dividends. The accession represents Nigeria's strategic pivot toward diversified economic alliances amid declining confidence in traditional Western-led financial architectures.

The research highlights a critical juncture in international political economy, where emerging economies increasingly challenge established hierarchies. For African states, BRICS expansion presents both opportunities for developmental financing alternatives and risks of new dependency relations. The findings contribute to ongoing debates about post-Western global economic orders and the agency of Global South nations in shaping multilateral institutions.

المقدمة:

يشهد النظام الاقتصاديّ العالمي تحولاتٍ جوهريةً تعكس صعود القوى الاقتصاديّة الناشئة وسعيها إلى إعادة تشكيل موازين القوة التقليدية التي لطالما هيمنت عليها الدول الصناعية الكبرى، وفي هذا السياق، تبرز مجموعة البريكس كأحد أبرز التكتلات الاقتصاديّة التي تسعى إلى كسر هيمنة المؤسسات المالية الغربية وإرساء نظامٍ اقتصاديٍّ أكثر تعددية وتوازنًا ولم يكن إعلان البرازيل – التي تتولى رئاسة البريكس لعام ٢٠٢٥– عن قبول نيجيريا «كدولة شريكة» يوم ١٧ يناير ٢٠٢٥، إلا تأكيدًا على الأهمية الاستراتيجية المتزايدة لإفريقيا في الحسابات الاقتصاديّة والجيوسياسية العالمية، فضلًا عن كونه تطورًا يعكس تسارع خطوات التكتل في توسيع نفوذه وتعزيز حضوره على الساحة الدوليَّة، يُعد هذا التطور نقطة تحولٍ بارزةٍ، ليس فقط بالنسبة لنيجيريا، وإنما أيضًا للقارة الإفريقية والاقتصاد العالمي ككل، فمع تنامي دور الاقتصادات الناشئة في إعادة تشكيل أنماط التجارة العالمية وتوازنات القوى، يُمثل إدراج نيجيريا ضمن نطاق الشراكة مع البريكس خطوة ذات أبعاد اقتصادية وجيوسياسية عميقة. فمن جهة، تمتلك نيجيريا إمكاناتٍ اقتصاديةً هائلةً تجعلها لاعبًا محوريًا في غرب إفريقيا، وهو ما يمنحها قدرةً على إعادة تعريف أنماط التجارة الإقليمية والاستراتيجيات التنموية. ومن جهة أخرى، فإن ارتباطها بهذا التكتل يمنحها فرصة لتوسيع نطاق شراكاتها الاقتصاديّة وتنويع مصادر نموها بعيدًا عن الأنماط التقليدية التي لطالما ارتبطت بمؤسسات التمويل الغربية.

وتوفر البريكس لنيجيريا منصة فريدة تتقاطع مع تطلعاتها الوطنية لتحقيق نموٍ اقتصاديٍّ شاملٍ وتعزيز التكامل الإقليمي والمشاركة الفعالة في بناء نظام اقتصادي أكثر عدالة. وتتماشى هذه الخطوة مع الجهود التي بذلتها نيجيريا منذ أواخر عام ٢٠٢٣ لتعزيز موقعها الاقتصاديّ الدوليَّ، ليس فقط عبر السعي إلى الانضمام إلى البريكس، وإنما أيضًا عبر محاولاتها المتواصلة للالتحاق بمجموعة العشرين والانخراط في بنك التنمية الجديد للبريكس، ويُذكر أن مجموعة البريكس تأسست عام ٢٠٠٩ بمبادرة

من البرازيل وروسيا والهند والصين، ثم انضمت إليها جنوب إفريقيا في عام ٢٠١٠، وذلك بهدف خلق توازن اقتصادي عالمي في مواجهة هيمنة مجموعة السبع. وقد شهد هذا التكتل توسعًا مطردًا في السنوات الأخيرة، حيث انضمت إليه دول جديدة مثل إيران ومصر وإثيوبيا، ليعزز بذلك مكانته كتحالف مُؤثر يمثل أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم، ويُسهم بحوالي ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ومع انضمام نيجيريا كدولة شريكة، أصبحت هذه الأخيرة الدولة الإفريقية الثالثة في البريكس بعد جنوب إفريقيا وإثيوبيا، وهو ما يطرح تساؤلات جوهرية حول مستقبل هذا التكتل ودوره في إعادة تشكيل التوازنات الاقتصاديّة على الصعيدين الإفريقي والعالمي.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل معمق لأبعاد هذا التطور، من خلال استعراض الدوافع التي حفزت البريكس على ضم نيجيريا، وتقييم المزايا الاقتصاديّة المّحتملة لهذه الخطوة، فضلًا عن استشراف انعكاساتها على المشهد الإفريقي. كما تتناول الدراسة التحديات الهيكلية والمؤسسية التي قد تواجهها نيجيريا في سعيها للاستفادة القصوى من هذه الشراكة، ومدى قدرتها على تجاوز العقبات التي قد تحدّ من فاعلية انخراطها في هذا التكتل.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهجية تحليلية كمية تستند إلى مقاربة متعددة المستويات لفهم أبعاد انضمام نيجيريا إلى مجموعة البريكس كدولة شريكة. فمن خلال المنهج التحليلي، يتم تفكيك العوامل الاقتصاديّة والجيوسياسية التي دفعت البريكس إلى اتخاذ هذا القرار، مع دراسة تأثيراته المحتملة على نيجيريا وإفريقيا ضمن سياق أوسع يعكس التحولات الجارية في النظام الاقتصاديّ الدوليّ. كما تعتمد الدراسة على المنهج الكمي لقياس الأثر الاقتصاديّ لانضمام نيجيريا، وذلك عبر تحليل البيانات الإحصائية ذات الصلة، مثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وحجم التبادل التجاري بين نيجيريا ودول البريكس، ومستويات النمو الاقتصاديّ المتوقعة نتيجة هذه الشراكة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل معمّق للأبعاد الاقتصاديّة والجيوسياسية لانضمام نيجيريا إلى مجموعة البريكس كدولة شريكة، من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات المحورية التي تعكس الأهمية الاستراتيجية لهذا التطور. وفي هذا السياق، تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. تحليل دوافع البريكس في ضم نيجيريا كدولة شريكة.

٢. استكشاف المزايا التي يُمكن أن تحققها نيجيريا من هذه الشراكة.

٣. تحليل الانعكاسات الاقتصاديّة والجيوسياسية على القارة الإفريقية.

٤. تحدي بريكس لنظام بريتون وودز بعد انضمام نيجيريا.

٥. تقييم التحديات التي تُعيق استفادة نيجيريا من انضمامها إلى البريكس.

٦. تقديم استراتيجيات لتجنب التصعيد وتعزيز التنمية.

أولًا: دوافع البريكس في ضم نيجيريا كدولة شريكة.

يأتي انضمام نيجيريا كشريك لمجموعة البريكس في سياق التحولات الجيوسياسية والاقتصاديّة التي تشهدها الساحة الدوليَّة، حيث تسعى المجموعة إلى تعزيز نفوذها العالمي وتوسيع دائرة شراكاتها مع الاقتصادات الصاعدة، يُمكن فهم دوافع البريكس في قبول نيجيريا كشريكٍ من خلال عدة عوامل رئيسية تتعلق بالثقل الاقتصاديّ لنيجيريا، موقعها الاستراتيجي، وتأثيرها الإقليمي في القارة الإفريقية.

يُعد أحد أبرز العوامل التي دفعت البريكس إلى تعزيز شراكتها مع نيجيريا هو حجم اقتصادها، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لنيجيريا ٧١,١٣ تريليون نايرا في الربع الثالث من عام ٢٠٢٤ [١]، كانت البلاد قد أقامت بالفعل علاقات اقتصادية قوية مع دول البريكس في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والتجارة، مما يجعلها واحدة من أكبر الاقتصادات الإفريقية وأكثرها ديناميكية. كما أن نيجيريا تمثل أكثر من ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة الاقتصاديّة لدول غرب إفريقيا ECOWAS مما يمنحها نفوذًا اقتصاديًا إقليميًا واسعًا [٢]، وهو ما يتماشى مع توجه البريكس نحو تعزيز التعاون مع الاقتصادات الإفريقية الكبرى لدعم التكامل الاقتصاديّ جنوب-جنوب وتقليل الاعتماد على المؤسسات المالية الغربية.

فضلًا عن ذلك، تُعد نيجيريا الدولة الأكثر سكانًا في إفريقيا، حيث تمتلك قاعدة

---

(1) Arinze Nwefor, Stakeholders worry as Nigerian goods' non-competitiveness threatens BRICS prospects,, published at: Punch Newspapers. 24th January 2025, available at: https://punchng.com/stakeholders-worry-as-nigerian-goods-non-competitiveness-threatens-brics-prospects/

(2) Samuel LARTEY, Nigeria joins BRICS: What it means for ECOWAS and Ghana, published at: TheBFT Online, January 24, 20250, available at: https://thebftonline.com/202524/01//nigeria-joins-brics-what-it-means-for-ecowas-and-ghana/#google_vignette

سكانية تزيد عن ٢٣٠ مليون نسمة[١]، مما يجعلها سوقًا استهلاكيًا ضخماً يوفر فرصًا استثمارية جذابة لأعضاء البريكس، خاصة في قطاعات مثل الطاقة، الزراعة، التصنيع، والتكنولوجيا. إضافةً إلى ذلك، تمتلك نيجيريا موارد طبيعية هائلة، خاصة في قطاع النفط والغاز، إذ تبلغ احتياطياتها المؤكدة ٣٧,١ مليار برميل[٢]، وتحقق أكثر من ٢٠ مليار دولار سنويًا من صادراتها النفطية[٣]. هذا يجعلها شريكًا استراتيجيًا لدول البريكس التي تسعى إلى تأمين مصادر الطاقة وتنويع إمداداتها بعيدًا عن الهيمنة الغربية التقليدية.

علاوة على العوامل الاقتصاديّة، فإن البعد الجيوسياسي لعب دورًا محوريًا في قرار البريكس بضم نيجيريا كشريك، حيث تسعى المجموعة إلى تعزيز حضورها في القارة الإفريقية في ظل التنافس الدوليّ المتزايد على النفوذ في المنطقة. يُنظر إلى نيجيريا على أنها دولة قيادية في غرب إفريقيا ولها تأثير سياسي ودبلوماسي واسع، مما يجعلها بوابة مثالية للبريكس لتعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية الأخرى وتوسيع نطاق مبادراتها التنموية والاقتصاديّة في القارة.

كما أن البريكس، التي تسعى إلى بناء نظام اقتصادي عالمي أكثر توازنًا وتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي، ترى في نيجيريا شريكًا استراتيجيًا يمكنه دعم هذا التوجه، لا سيما في ظل التحديات التي يفرضها النظام المالي العالمي القائم. ومن الجدير بالذكر أن انضمام نيجيريا يأتي في وقت تصاعدت فيه التوترات بين البريكس والولايات المتحدة، حيث سبق للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب أن هدد بفرض رسوم جمركية بنسبة ١٠٠٪ على دول المجموعة في حال تحركت لتقويض هيمنة الدولار. في هذا السياق، قد يسهم ضم نيجيريا في تعزيز قدرة البريكس على تطوير بدائل مالية أكثر

---

(١) ما هو أكبر تعداد سكاني في إفريقيا؟، موقع مسبار، تاريخ النشر: ٢ فبراير ٢٠٢٥، متاح على الرابط: https://2u.pw/m5EiAuHM

(٢) نيجيريا.. ماذا تعرف عن أكبر دولة منتجة للنفط في أفريقيا؟، الطاقة، تاريخ النشر: ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://2u.pw/7sx0WU

(٣) المرجع السابق ذكره.

استقلالية، مثل تعزيز استخدام العملات المحلية في التبادلات التجاريَّة بين الأعضاء.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن دوافع البريكس في ضم نيجيريا كشريك لا تقتصر على الاعتبارات الاقتصاديّة فحسب، بل تشمل أيضًا أبعادًا استراتيجية تتعلق بتعزيز دور المجموعة كقوة موازنة في النظام الدوليّ، وتوسيع نطاق نفوذها في إفريقيا، وتعزيز التعاون بين دول الجنوب العالمي بما يخدم مصالح الدول النامية بعيدًا عن الهيمنة الغربية التقليدية.

ثانيًا: المزايا التي يُمكن أن تحققها نيجيريا من هذه الشراكة.

تُعد شراكة نيجيريا مع مجموعة البريكس خطوة استراتيجية هامة في سياق تعزيز مكانتها الاقتصاديّة والسياسية على الساحة الدوليَّة، حيث تفتح أمامها آفاقًا واسعةً من الفرص التي يمكن أن تُسهم بشكلٍ كبيرٍ في تحقيق أهدافها التنموية وتعزيز استقرارها الداخلي. تتسم نيجيريا، باعتبارها أكبر دولة في أفريقيا من حيث عدد السكان وأكبر اقتصاد في غرب القارة، بمكانة هامة وحيوية على المستوى الإقليمي، وهو ما يجعل انضمامها إلى مجموعة البريكس حدثًا ذا دلالة استراتيجية على الصعيدين الاقتصاديّ والسياسي، ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

١. **الفوائد الاقتصاديّة والتجاريَّة:** يُمثل الانضمام إلى البريكس بالنسبة لنيجيريا خطوة هامة نحو تعزيز حجم تجارتها مع الدول الأعضاء في المجموعة. فالبريكس تتكون من اقتصادات كبيرة ومتنوعة مثل الصين والهند والبرازيل، وهذه الدول توفر لنيجيريا أسواقًا كبيرة للتصدير في قطاعاتٍ رئيسةٍ مثل النفط والغاز والموارد الطبيعية الأخرى. وفقًا لبيانات التجارة لعام ٢٠٢٣، تُظهر الاتجاهات التجاريَّة أن نيجيريا قد شهدت تحسنًا ملحوظًا في علاقتها التجاريَّة مع دول البريكس. على سبيل المثال، بلغ حجم التجارة بين نيجيريا والصين نحو ١٢,٦٣ مليار دولار[1]، مع الهند نحو ٩,٩٤

(1) TradeImex ,"Nigeria's Entry into BRICS as a Partner Country" ,Jan 22, 2025 , available at: https://www.tradeimex.in/blogs/nigeria-entry-into-brics-partner-country

مليار دولار[١]، ومع البرازيل ١٣ ,٢ مليار دولار[٢]، ومع روسيا نحو ٤٠٩ ,١ مليار دولار[٣]. هذا التحسن في التجارة يعكس تطور الروابط الاقتصاديّة بين نيجيريا ودول البريكس، ويُعزز موقعها على الساحة التجاريَّة الدوليَّة. كما تُظهر هذه الأرقام كيف أصبحت نيجيريا لاعبًا اقتصاديًا بارزًا في إطار الشراكات المتزايدة مع الدول الكبرى في البريكس.

الجدول التالي يوضح التجارة الخارجيَّة لنيجيريا (استيراد وتصدير) مع دول البريكس خلال الفترة (٢٠١٣– ٢٠٢٣م)[٤]

سنة التجارة	واردات نيجيريا من دول البريكس	صادرات نيجيريا إلى دول البريكس
2013	**١٣ ,٩٨ مليار دولار**	**٢٥ ,٢١ مليار دولار**
2014	**١٤ ,٨٩ مليار دولار**	**٢٨ ,٨٦ مليار دولار**
2015	**١١ ,٦٩ مليار دولار**	**١٥ ,٠٤ مليار دولار**
2016	**١٠ ,٩٥ مليار دولار**	**٩ ,٥٢ مليار دولار**
2017	**٨ ,٥٢ مليار دولار**	**١٠ ,٤٠ مليار دولار**

(1) Ibid

(2) Ibid

(3) Ibid

(٤) جيهان عبد السلام، نيجيريا والبريكس: فرص اقتصادية وتحديات قائمة، قراءات أفريقية، تاريخ النشر: ٢٩ يناير ٢٠٢٥، متاح على الرابط:
https://qiraatafrican.com/26773/?fbclid=IwZXh0bgNhZW0CMTEAAR1N-jAYfjMyN5n8n2Q5JitzNK1s1Ahwyofg2LSN21wVWvopl7ESEOKOujg_aem_VRW7HwPyaVqZUDzRRBF90w

2018	١٠,٩٤ مليار دولار	١٤,٣٧ مليار دولار
2019	١٩,٦٩ مليار دولار	١٣,٩٣ مليار دولار
2020	٢٢,٣٨ مليار دولار	٩,٣٧ مليار دولار
2021	٢١,٤٠ مليار دولار	١٢,٤٧ مليار دولار
2022	٢٠,٨٢ مليار دولار	١٢,٠٦ مليار دولار
2023	١٩,٢٦ مليار دولار	٩,٥٥ مليار دولار

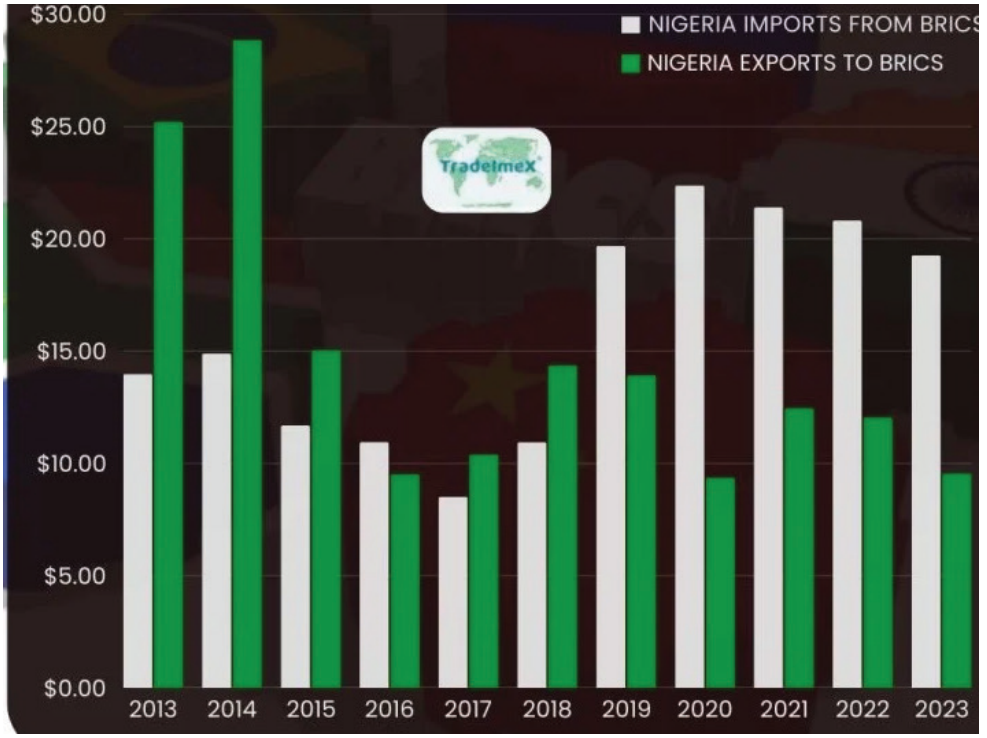

هذا الشكل يوضح التجارة الخارجيَّة لنيجيريا لدول البريكس من حيث حجم الصادرات والواردات من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠٢٣. [١]

(١) المرجع السابق ذكره.

• **التجارة بين نيجيريا والبرازيل:** عزَّزت نيجيريا علاقة اقتصادية قوية مع البرازيل، حيث بلغ إجمالي حجم التجارة بين البلدين ١٣ ,٢ مليار دولار. وبلغ إجمالي الواردات النيجيريَّة من البرازيل ١,٣٦ مليار دولار، مما يعكس اعتماد البلاد على السلع والخدمات البرازيليَّة. في المقابل، بلغت صادرات نيجيريا إلى البرازيل ٧٧٨,٣٢ مليون دولار وفقًا لبيانات الاستيراد البرازيليَّة، مما يبرز الجهود المبذولة لتحقيق توازن تجاري وتعزيز الصناعات المحلية، وفيما يلي أهم ١٠ صادرات وواردات لنيجيريا مع البرازيل[1]:

الصادرات النيجيريَّة إلى البرازيل	القيمة (مليون دولار)	الواردات النيجيريَّة من البرازيل	القيمة (مليون دولار)
الأسمدة	٤٦٧.٣٤	**السكريات ومنتجات السكر**	**٩٧٩.٦٨**
الوقود المعدني والزيوت	٣٠٠.٣٢	**المشروبات والروح والخل**	**٧٥.٧٠**
الزجاج ومنتجاته	٧.١٥	**الوقود المعدني والزيوت**	**٧٢.٧٢**
الألمنيوم ومنتجاته	١.٨٧	**الطائرات والمركبات الفضائية وأجزاؤها**	**٣٧.٧٧**
الأشجار والنباتات الحية	٠.٨٠٥	**الملح والكبريت والجير والإسمنت**	**٣٦.٩٥**
الفواكه والمكسرات الصالحة للأكل	٠.١٧٥	**المواد الكيميائية العضوية**	**٣٣.٧٥**
منتجات من أصل حيواني	٠.١٣٦	**الحبوب**	**٢٨.٤١**
ألياف تركيبية من صنع الإنسان	٠.١٣١	**الورق والورق المقوى**	**٢٦.٥٨**

(1) Op.Cit: TradeImex ,"Nigeria's Entry into BRICS as a Partner Country"

الأدوات الطبية والجراحية	٠.٠٨٧	**التبغ**	١٦.١١
الكاكاو ومنتجاته	٠.٠٨٤	**المفاعلات النووية والآلات**	١٢.٠٥

التجارة بين نيجيريا وروسيا :تعكس العلاقات التجاريَّة بين نيجيريا وروسيا إجمالي حجم تجارة يبلغ ٤٠٩ ,١ مليار دولار، مما يبرز التفاعل الاقتصاديّ الكبير بين البلدين. وتبلغ واردات نيجيريا من روسيا ٤٠ ,١ مليار دولار، مما يعكس تدفقًا كبيرًا للمنتجات الروسية إلى السوق النيجيريَّة، بينما بلغت صادرات نيجيريا إلى روسيا ٣٢ ,٩ مليون دولار، مما يشير إلى فائض تجاري لصالح روسيا، وفيما يلي أهم ١٠ صادرات وواردات لنيجيريا مع روسيا[1]:

الصادرات النيجيريَّة إلى روسيا	القيمة (مليون دولار)	الواردات النيجيريَّة من روسيا	القيمة (مليون دولار)
الأشجار والنباتات الحية	٦.٩٤	**الوقود المعدني والزيوت**	١.١٠٠.٠٠
بذور الزيت والثمار الزيتية	١.٣٦	**الحبوب**	٢٢١.٤٨
المفاعلات النووية والآلات	٠.٧٧٧	**منتجات صناعة الطحن**	٣٢.٦٧
الكاكاو ومنتجاته	٠.١٢٨	**الأسماك والمأكولات البحرية**	٢٨.٧٦
القهوة والشاي والتوابل	٠.١٠١	**الأسمدة**	١٢.٥٨
الفواكه والمكسرات الصالحة للأكل	٠.٠٧٥	**المواد الكيميائية غير العضوية**	٦.٨٥
الراتنجات واللك	٠.٠٦٩	**الورق والورق المقوى**	٠.٥٥٨
المواد النباتية المستخدمة في الصناعة	٠.٠٥٠	**المنتجات الصيدلانية**	٠.٤٣٩

(1) Op.Cit: TradeImex ,"Nigeria's Entry into BRICS as a Partner Country"

الدهون والزيوت النباتية أو الحيوانية	٠.٠٣٥	**المواد الكيميائية العضوية**	**٠.٢٥٧**
منتجات اللحوم والأسماك	٠.٠١٠	**المنتجات الكيميائية المتنوعة**	**٠.١٦٩**

• **التجارة بين نيجيريا والهند:** تعكس العلاقات التجاريَّة بين نيجيريا والهند إجمالي حجم تجارة يبلغ ٩,٩٤ مليار دولار، مما يؤكد الروابط الاقتصاديّة القوية بين البلدين. وتبلغ واردات نيجيريا من الهند ٤,٨٧ مليار دولار، بينما تبلغ صادراتها إلى الهند ٥,٠٧ مليار دولار، مما يعكس شراكة تجارية متوازنة ومفيدة للطرفين، وفيما يلي أهم ١٠ صادرات وواردات لنيجيريا مع الهند[1]:

الصادرات النيجيريَّة إلى الهند	القيمة (مليون دولار)	الواردات النيجيريَّة من الهند	القيمة (مليون دولار)
الوقود المعدني والزيوت	٤.٧٤٠.٠٠	**الوقود المعدني والزيوت**	**٢.٥٦٠.٠٠**
بذور الزيت والثمار الزيتية	١٧٨.٤١	**المفاعلات النووية والآلات**	**٤٩٠.٣٨**
الفواكه والمكسرات الصالحة للأكل	٧٢.٦٦	**المركبات**	**٢٩٩.٧٨**
الألمنيوم ومنتجاته	٢٣.٥٠	**المنتجات الصيدلانية**	**٢٩٥.١١**
القهوة والشاي والتوابل	١٧.٨٣	**الآلات والمعدات الكهربائية**	**٢٤٤.٣٨**
الجلود الخام والجلود المدبوغة	١٥.٩٠	**المواد الكيميائية العضوية**	**١٠٢.٣٦**
الخضروات الصالحة للأكل	٣.٤١	**الورق والورق المقوى**	**٨٨.٧٢**
النحاس ومنتجاته	١.٨٢	**البلاستيك ومنتجاته**	**٧٣.٦٤**

(1) Op.Cit: TradeImex ,"Nigeria's Entry into BRICS as a Partner Country".

الرصاص ومنتجاته	١.٧٨	**المنتجات الكيميائية المتنوعة**	**٦٥.٧٣**
الدهون والزيوت النباتية أو الحيوانية	١.٧٣	**منتجات الحديد أو الصلب**	**٤٦.٠٢**

- **التجارة بين نيجيريا والصين**: نمت العلاقة التجاريَّة بين نيجيريا والصين بشكل كبير، حيث بلغ إجمالي حجم التجارة ١٢,٦٣ مليار دولار. وتعتمد نيجيريا بشكلٍ كبيرٍ على الواردات الصينية، والتي بلغت ١١,١٣ مليار دولار، بينما بلغت صادرات نيجيريا إلى الصين ١,٥٠ مليار دولار،وفيما يلي أهم ١٠ صادرات وواردات لنيجيريا مع الصين[1]:

الصادرات النيجيريَّة إلى الصين	القيمة (مليون دولار)	الواردات النيجيريَّة من الصين	القيمة (مليون دولار)
الوقود المعدني والزيوت	**١٬٠٩٠.٠٠**	**المفاعلات النووية والآلات**	**٢٬٨٠٠.٠٠**
بذور الزيت والثمار الزيتية	**١٣١.٤٨**	**الآلات والمعدات الكهربائية**	**١٬٦٨٠.٠٠**
الخبث والرماد	**٩٥.٦٢**	**المركبات**	**٦٢٨.٤٥**
النحاس ومنتجاته	**٧١.١٤**	**الورق والورق المقوى**	**٤٧٠.٢٤**
الأشجار والنباتات الحية	**٣٩.٤٠**	**منتجات الحديد أو الصلب**	**٤٦٤.٨٣**
الألمنيوم ومنتجاته	**١٥.٧٣**	**البلاستيك ومنتجاته**	**٤١٧.٢٣**
المواد الكيميائية العضوية	**٩.٥٠**	**الأدوات الطبية والجراحية**	**٣٧٥.٣٦**
الملح والكبريت والحجر الجيري	**٨.٤٩**	**المنتجات الكيميائية المتنوعة**	**٣٦٥.٦٧**
السفن والقوارب والهياكل العائمة	**٧.٥٨**	**المواد الكيميائية العضوية**	**٢٤٧.٧٠**

(1) Op.Cit: TradeImex ,"Nigeria's Entry into BRICS as a Partner Country".

المواد الكيميائية غير العضوية	٦.٨٠	**الحديد والصلب**	**١٩٤.٦٩**

- **التجارة بين نيجيريا وجنوب إفريقيا:** تتمتع نيجيريا بعلاقةٍ تجاريةٍ قويةٍ مع جنوب إفريقيا، حيث يبلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين البلدين ٦٧ , ٢ مليار دولار، مما يعكس الروابط الاقتصاديّة المهمة بينهما. تستورد نيجيريا سلعًا بقيمة ٧٧ , ٤٩٠ مليون دولار من جنوب إفريقيا، مما يشير إلى تبادل متوازن للسلع والخدمات. ومن الجدير بالذكر أن نيجيريا تصدر إلى جنوب إفريقيا ما قيمته ١٨ , ٢ مليار دولار، مما يبرز قدرتها التنافسية في السوق الدوليَّة، وفيما أهم ١٠ صادرات وواردات لنيجيريا مع جنوب أفريقيا[1]:

الصادرات النيجيريَّة إلى جنوب إفريقيا	القيمة (مليون دولار)	الواردات النيجيريَّة من جنوب إفريقيا	القيمة (مليون دولار)
الوقود المعدني والزيوت	٢١٥٠.٠٠	**البلاستيك ومنتجاته**	**٧٩.٧١**
الأسمدة	٣٢.٤١	**الفواكه والمكسرات الصالحة للأكل**	**٧٨.٧٠**
المطاط ومنتجاته	٢.٨٤	**منتجات الخضروات والفواكه والمكسرات**	**٣٦.٤٦**
القهوة والشاي والتوابل	٠.٧٥٥	**الآلات والمعدات الكهربائية**	**٣٣.٨٥**
الفواكه والمكسرات الصالحة للأكل	٠.٣٦٨	**المفاعلات النووية والآلات**	**٣٢.٠٧**
النحاس ومنتجاته	٠.٢٩٠	**الطائرات والمركبات الفضائية وأجزاؤها**	**٣٠.١٢**
الألمنيوم ومنتجاته	٠.٢٨٩	**المركبات**	**٢٧.٦٧**

(1) Op.Cit: TradeImex ,"Nigeria's Entry into BRICS as a Partner Country".

الزيوت العطرية والعطور ومستحضرات التجميل	٠.٢٣٢	**المواد الكيميائية العضوية**	**٢١.٠٧**
المفاعلات النووية والآلات	٠.٢٠٢	**المستحضرات الغذائية المتنوعة**	**١٢.١٤**
المشروبات والروح والخل	٠.١٧٩	**السفن والقوارب والهياكل العائمة**	**١١.٣٣**

٢. **فرص الاستثمار والتطوير الاقتصاديّ** :إحدى أبرز الفرص التي تتيحها الشراكة مع البريكس لنيجيريا هي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة من الصين والهند، اللتين تُعتبران من أكبر الاقتصادات العالمية. التعاون مع هذه القوى الاقتصاديّة الكبرى يمكن أن يساهم في زيادة الاستثمارات في القطاعات الحيوية لنيجيريا، مثل الطاقة والزراعة. في ظلّ التحديات الاقتصاديّة الحالية التي تواجهها نيجيريا، مثل العجز الكبير في البنية التحتية الذي يُقدر بحوالي ٣ تريليونات دولار[1]، يمكن أن تساهم هذه الشراكات في توفير التمويل اللازم لتطوير مشاريع ضخمة في مجالات الطاقة، والنقل، والصناعة، مما يساعد نيجيريا على تحقيق التنمية المستدامة. ويعد بنك التنمية الجديد التابع للبريكس أحد القنوات الرئيسية التي يمكن أن تُساهم في تمويل هذه المشاريع التنموية، من خلال تقديم قروض ميسرة لتمويل مشاريع البنية التحتية الأساسية في نيجيريا، مثل مشاريع الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الحديثة، والمشاريع الصناعية الكبرى.

٣. **دعم المبادرات التنموية** :تعتبر مجموعة البريكس أيضًا لاعبًا أساسيًا في مجال المبادرات التنموية. غالبًا ما تتضمن شراكات البريكس تمويل مشاريع بنية تحتية حيوية، مثل مشاريع الطاقة والنقل، وهي مجالات تعاني فيها نيجيريا من نقص حاد في الموارد.

(1) TheCuriousEconomist , “Nigeria Joins BRICS: What Does it Mean for the Global Economy?” , January 20, 2025, available at: https://thecuriouseconomist.com/nigeria-joins-brics-what-does-it-mean-for-the-global-economy/

فمثلًا، تعاني نيجيريا من انقطاع متكرر في الكهرباء وتحديات كبيرة في قطاع النقل، ما يعيق النمو الاقتصاديّ المستدام. من خلال شراكتها مع البريكس، يُمكن لنيجيريا أن تحصل على دعم إضافي في مجال التمويل لتمويل هذه المشاريع الأساسية. وقد يساهم هذا الدعم في تحسين معايير الحياة في البلاد، من خلال تحسين خدمات الكهرباء، وتوسيع شبكات النقل، وتعزيز البنية التحتية الصناعية. كما يُتوقع أن يكون الدعم الذي تقدمه دول البريكس أكثر سخاءً ومرونة مقارنة بتلك التي تقدمه المؤسسات الغربية، وهو ما يتيح لنيجيريا فرصة أكبر للاستفادة من هذا الدعم بشكل يتماشى مع أولوياتها الوطنية.

٤. **التحول في الديناميكيات الاقتصاديّة العالمية** :من الجوانب الهامة الأخرى التي يوفرها انضمام نيجيريا إلى البريكس هو التوجه نحو إرساء نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب. يعمل أعضاء البريكس على تعزيز نظام اقتصادي يُحد من هيمنة المؤسسات الغربية التقليدية مثل صندوق النقد الدوليَّ والبنك الدوليَّ، ويعزز من سيادة الدول الأعضاء في اتخاذ القرارات الاقتصاديّة. ومن خلال انضمامها إلى البريكس، يمكن لنيجيريا أن تساهم في دفع هذا التوجه، من خلال العمل على تعزيز دور العملات الوطنية في التجارة الدوليَّة، والتوسع في استخدام هذه العملات في التبادلات التجاريَّة بين دول البريكس. هذا التوجه يُساعد نيجيريا في تقليل اعتمادها على الدولار الأمريكي، ويُعزز قدرتها على التأثير في السياسات الاقتصاديّة العالمية، مما يُمكّنها من التفاوض بشكل أفضل في الأسواق العالمية.[1]

٥. **تعزيز التنافسية والقدرة الإنتاجية** :تُعد شراكة نيجيريا مع البريكس بمثابة فرصة استراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للإنتاج المحلي. من خلال التعاون مع دول مثل الصين والبرازيل، يمكن لنيجيريا الوصول إلى تقنيات صناعية متقدمة، وأدوات حديثة في مجال الإنتاج الزراعي، ما يعزز من قدرة البلاد على إنتاج سلع تنافسية على المستوى العالمي. يتيح هذا التعاون لنيجيريا توسيع قاعدة صادراتها، بما يتماشى مع احتياجات الأسواق العالمية المتزايدة للموارد الطبيعية والصناعات التحويلية.

(1) Ibid.

٦. **التأثير على السياسات الداخلية والتنمية البشرية** :يمكن لهذه الشراكة أن تساهم بشكلٍ كبيرٍ في تحسين التنمية البشرية في نيجيريا. فمن خلال التركيز على مشاريع التنمية البشرية في مجالات مثل التعليم، والرعاية الصحية، والتكنولوجيا، يُتوقع أن توفر شراكة نيجيريا مع البريكس فرصًا مهمة لتحسين نوعية الحياة في البلاد. قد تستفيد نيجيريا من دعم إضافي في مجالات الرعاية الصحية، مما يمكن أن يساعد في تحسين الوضع الصحي للمواطنين، كما يمكن أن تساهم الشراكة في رفع مستوى التعليم من خلال برامج تدريبية موجهة لرفع مهارات القوى العاملة، وتوفير وظائف ذات دخل مرتفع في قطاعات متقدمة.

٧. **التكامل الاقتصاديّ وتحرير التجارة** :يتيح التكامل الاقتصاديّ مع دول البريكس لنيجيريا الاستفادة من بيئة تجارية أكثر مرونة، حيث توفر المجموعة شروطًا تجارية تفضيلية تسهم في تسهيل التبادل التجاري بين الأعضاء. هذا التكامل يعزز من قدرة نيجيريا على تحرير التجارة وتقليل الحواجز الجمركية، مما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات وتوسيع صادراتها. إضافة إلى ذلك، فإن تبادل الاتفاقيات التجاريَّة الثنائية والمتعددة الأطراف سيساعد نيجيريا على تحسين علاقاتها التجاريَّة مع اقتصادات متنوعة، مما يعزز من استدامة نموها الاقتصاديّ.[١]

٨. **تحقيق سيادة اقتصادية وأمن وطني** :تُعد القدرة على الحصول على تمويلات تنموية من دول البريكس مع شروط أقل تعقيدًا مقارنة بالمساعدات الغربية من أبرز مزايا الشراكة. فهذه الشروط الميسرة تسهم في توفير التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصاديّة في نيجيريا، بما يعزز من استقلالية القرار الاقتصاديّ ويقلل من الاعتماد على الشروط الغربية التي قد تكون مشروطة بتغييرات سياسية. كذلك، يوفر الانضمام إلى البريكس فرصًا لدعم نيجيريا في مجالات الأمن الوطني، خصوصًا في مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية، مما يعزز من استقرارها الداخلي.

---

(1) Tony Tiyou , "BRICS Welcomes Nigeria: A Strategic Alliance or Symbolic Gesture?" , January 21, 2025 , available at: https://2u.pw/yxwp8N9d

٩. **تعزيز النفوذ الدبلوماسي وتوسيع مجال السياسة الخارجيَّة**: الانضمام إلى مجموعة البريكس يتيح لنيجيريا منصة هامة لتعزيز دورها الدبلوماسي في الساحة الدوليَّة. مع تزايد النفوذ السياسي والاقتصاديّ لهذه المجموعة، ستتمكن نيجيريا من لعب دور محوري في مناقشات القضايا العالمية، مثل التغير المناخي، والتنمية المستدامة، والعدالة الاقتصاديّة، مما يعزز من قدرتها على التأثير في القرارات الدوليَّة. وبذلك، تصبح نيجيريا شريكًا أساسيًا في إعادة تشكيل النظام المالي والاقتصاديّ العالمي، حيث تقف إلى جانب الدول الكبرى الأخرى مثل الصين والهند، متبنية رؤية متعددة الأطراف بديلة للهيمنة الغربية التقليدية.

١٠. **دعم التنمية المستدامة والتكنولوجيا**: يُعتبر الوصول إلى التقنيات الحديثة أحد أبرز مزايا الانضمام للبريكس. فالدول الأعضاء في المجموعة تتمتع بقدرات تكنولوجية متطورة، ما يتيح لنيجيريا فرصة الاستفادة من أحدث الابتكارات في مجالات الطاقة المتجددة، والذكاء الاصطناعي، والبنية التحتية الرقمية. هذا التعاون سيساهم في تسريع التحول التكنولوجي في نيجيريا، مما يدعم تطوير قطاعات حيوية مثل الطاقة النظيفة، والنقل، والتعليم، والاتصالات. كما يمكن أن تسهم البريكس في توفير تقنيات فعالة لتعزيز الإنتاج الزراعي والصناعي، مما يساهم في تعزيز الاستدامة الاقتصاديّة على المدى الطويل.[1]

إن شراكة نيجيريا مع مجموعة البريكس تمثل خطوةً مهمَّةً نحو تعزيز مكانتها الاقتصاديّة والتجاريَّة على الساحة الدوليَّة. من خلال الانضمام إلى هذا التحالف الدوليَّ، يمكن لنيجيريا أن تستفيد من الدعم الاستثماري الكبير، وتعزيز التعاون في مجالات الطاقة والزراعة، وتحقيق تقدم كبير في تطوير بنيتها التحتية. في الوقت نفسه، يمكن أن تعمل هذه الشراكة على تقليل تأثير الهيمنة الاقتصاديّة الغربية، وتعزز من استقلال نيجيريا في اتخاذ قراراتها الاقتصاديّة. مع التركيز على التنوع الاقتصاديّ والتنمية

(1) Sikiru Obarayese , "ICYMI: Nigeria joins BRICS: What's in it for the Nation?" , January 19, 2025 , available at: https://2u.pw/lsAg3mXH

المستدامة، من المتوقع أن تساهم هذه الشراكة في تحويل نيجيريا إلى قوة اقتصادية أكثر تنافسية واستقلالية على المدى الطويل.

ثالثًا: الانعكاسات الاقتصاديّة والجيوسياسية على القارة الإفريقية.

منذ انطلاق مجموعة البريكس في عام ٢٠٠٦، أصبحت هذه المجموعة واحدة من أبرز التحالفات الاقتصاديّة والجيوسياسية في العالم، حيث تضم ً ذات تأثير كبير على مستوى التجارة الدوليَّة والسياسات الاقتصاديّة. ومع انضمام نيجيريا إلى هذه المجموعة، فإن هذا الحدث يحمل في طياته العديد من الانعكاسات الهامة التي قد تؤثر بشكل كبير على إفريقيا بشكل عام وعلى نيجيريا بشكل خاص. يمثل هذا الانضمام تحولًا في الديناميكيات الاقتصاديّة والجيوسياسية على مستوى القارة، إذ يُعزّز مكانة إفريقيا على الساحة الدوليَّة ويوفر فرصًا كبيرة للتنمية الاقتصاديّة والإصلاحات المؤسسية في القارة. في هذا السياق، نستعرض تأثيرات انضمام نيجيريا للبريكس على الاقتصاد الإفريقي والجيوسياسية الدوليَّة.

١. **تعزيز النفوذ الاقتصاديّ الإفريقي** :إن انضمام نيجيريا إلى مجموعة البريكس يعكس خطوة هامة نحو تعزيز النفوذ الاقتصاديّ للقارة الإفريقية على الساحة العالمية. باعتبارها أكبر اقتصاد في غرب إفريقيا وثاني أكبر اقتصاد في القارة بعد جنوب إفريقيا، تشكل نيجيريا محورًا رئيسيًا في تعزيز التكامل الاقتصاديّ الإفريقي داخل البريكس. هذا الانضمام يمنح نيجيريا دورًا محوريًا في تحديد السياسات الاقتصاديّة في القارة، ويعزز قدرة الدول الإفريقية على التفاوض بشأن القضايا الاقتصاديّة الهامة، مثل التبادل التجاري، استثمار الموارد، والسياسات المالية، حيث تمثل نيجيريا حلقة وصل بين إفريقيا ودول البريكس، مما يجعلها بمثابة نقطة تقاطع بين القارة والاقتصادات الكبرى مثل الصين والهند وروسيا والبرازيل. كما أن ذلك يُسهم في زيادة تبادل المعرفة والتكنولوجيا، وتوسيع نطاق التعاون في مجالات البنية التحتية والطاقة والتجارة. على سبيل المثال، يمكن لنيجيريا الاستفادة من التجربة الصينية في مجال البنية التحتية لتطوير مشاريعها المحلية، بما في ذلك تطوير شبكة النقل والطاقة. في المقابل، تُقدم نيجيريا

دول البريكس بأسواق جديدة للموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، بما يعزز العلاقات التجاريَّة بين الطرفين.[١]

٢. **الانتقال نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب**: من الجوانب الأساسية التي يعكسها انضمام نيجيريا للبريكس هو التحول نحو نظامٍ عالميٍّ متعدد الأقطاب. منذ نهاية الحرب الباردة، سيطر النظام أحادي القطبية الذي تقوده الولايات المتحدة والدول الغربية على مجريات العلاقات الدوليَّة، سواء من خلال المؤسسات المالية الدوليَّة مثل صندوق النقد الدوليَّ أو البنك الدوليَّ. إلا أن ظهور مجموعة البريكس، التي تضم دولًا كبيرة ناشئة مثل الصين والهند والبرازيل، قد فرض واقعًا جديدًا في السياسة العالمية. إن انضمام نيجيريا إلى هذا التحالف يُساهم بشكل كبير في التحول نحو هذا النظام متعدد الأقطاب، حيث يمكن لنيجيريا، جنبًا إلى جنب مع باقي الدول الأعضاء في البريكس، العمل على إصلاح مؤسسات النظام الاقتصاديّ الدوليَّ، مثل منظمة التجارة العالمية، بما يتماشى مع مصالح الدول النامية. على سبيل المثال، تُعتبر ممارسات التجارة العادلة، والتي تروج لها مجموعة البريكس، من أولويات نيجيريا في إطار سعيها لتحسين شروط التجارة مع الدول الكبرى. في هذا السياق، يُعزز انضمام نيجيريا إلى البريكس من مكانة إفريقيا كطرف فاعل في صناعة قرارات التجارة العالمية.

٣. **تحسين شروط التجارة وإعادة هيكلة الديون**: تُعد التجارة والاستثمار من أبرز المجالات التي يمكن أن تشهد تحولًا كبيرًا نتيجة شراكة نيجيريا مع البريكس. وتُعتبر الصين والهند من الشركاء التجاريين الرئيسيين لنيجيريا، حيث تستثمران بشكلٍ كبيرٍ في قطاع النفط والغاز، فضلاً عن البنية التحتية. بفضل انضمام نيجيريا إلى البريكس، ستكون لديها القدرة على التفاوض بشأن شروط أكثر عدلاً لاستغلال مواردها الطبيعية من قبل القوى الاقتصاديّة الكبرى، فيما يتعلق بالديون، تُواجه نيجيريا، مثل العديد من

(1) Reva Sathe, New BRICS-Nigeria Partnership Highlights Developing World's Growing Economic Influence, By The Organization for World Peace, 26 January 2025, available at: https://theowp.org/reports/new-brics-nigeria-partnership-highlights-developing-worlds-growing-economic-influence/

الدول الإفريقية، تحديات كبيرة في سداد ديونها الخارجيَّة. ويُمكن أن يساهم انضمام نيجيريا إلى مجموعة البريكس في تحسين وضعها المالي من خلال إعادة هيكلة الديون، إذ توفر مجموعة البريكس آليات مرنة للتفاوض حول هذه الديون، بما يسمح للبلدان الإفريقية بالحصول على شروط أفضل في سداد ديونها، وبالتالي تقليل العبء المالي الذي يثقل كاهل الحكومات الإفريقية.[١]

٤. **تحسين البنية التحتية والتنمية الاقتصاديّة** :من الأبعاد المهمة التي سيتعزز بها الاقتصاد الإفريقي جراء انضمام نيجيريا إلى البريكس هو إمكانية تحسين البنية التحتية في القارة. تنطلق هذه الفرص من الدور البارز الذي تلعبه الصين في تمويل مشروعات البنية التحتية الكبرى، مثل الطرق السريعة، السدود، والطاقة المتجددة في العديد من الدول الإفريقية. من خلال التعاون مع الصين والهند، قد تحصل نيجيريا على الدعم المالي والفني لتطوير هذه المشاريع الحيوية، مما يسهم في دعم تنميتها المستدامة[٢]. في هذا السياق، يُمكن أن يؤدي تحسن البنية التحتية إلى تعزيز النمو الاقتصاديّ في نيجيريا ودول إفريقيا الأخرى، من خلال خلق فرص عملٍ جديدة، وزيادة الإنتاجية في القطاعات الاقتصاديّة المختلفة. علاوةً على ذلك، قد يسهم هذا التحسن في تمكين الدول الإفريقية من تطوير صناعات محلية تنافسية، وتقليل الاعتماد على الصادرات الخام.

٥. **التأثير على القضايا الأمنية** :تُعاني منطقة غرب إفريقيا من تحدياتٍ أمنيةٍ كبيرة، مثل النزاعات المسلحة، الجماعات الإرهابية، وتهريب المخدرات. إن التعاون الإقليمي المدعوم من نيجيريا قد يساعد في تعزيز التنسيق بين الدول الغربية الإفريقية لمواجهة هذه التهديدات. يتيح الانضمام إلى البريكس لنيجيريا أن تستفيد من الدعم الأمني والتنسيق بين الدول الأعضاء في المجموعة، ما قد يسهم في تعزيز استقرار المنطقة. على المستوى الجيوسياسي، قد تُساعد نيجيريا في الضغط على مجموعة البريكس لإدراج القضايا الأمنية الإفريقية على جدول أعمالها، بما يعزز الدعم الدوليَّ في مواجهة هذه التحديات.

(1) Ibid.

(2) Ibid.

في هذا السياق، يمكن أن يشكل التحالف مع الدول الكبرى في البريكس نقطة تحول في دعم الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب والعنف في منطقة الساحل وغرب إفريقيا.

رابعًا: تحدي بريكس لنظام بريتون وودز بعد انضمام نيجيريا

يعكس توسع عضوية بريكس توجهًا أوسع لدول الجنوب العالمي نحو إعادة تشكيل النظام المالي الدوليَّ القائم، والذي لطالما هيمنت عليه المؤسسات التي نشأت عن اتفاقية بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية. لقد بُني هذا النظام على أساس ربط العملات العالمية بالدولار الأمريكي وإنشاء مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدوليَّ IMF والبنك الدوليَّ، اللذين كان الغرض المعلن منهما تحقيق الاستقرار الاقتصاديّ وتعزيز التنمية. إلَّا أنَّ طبيعة التصويت داخل هذه المؤسسات منحت الدول الغربية سيطرة غير متكافئة على صنع القرار، حيث يرتبط النفوذ فيها بحجم المساهمات المالية، ما منح القوى الغربية قدرة على فرض سياسات تخدم مصالحها الاقتصاديّة على حساب الدول النامية. علاوة على ذلك، كانت المناصب القيادية في هذه المؤسسات حكرًا على المسؤولين الغربيين، ما مكّن الدول الغنية من فرض رؤاها الاقتصاديّة وتعزيز ثرواتها التي تراكمت عبر عقود من الاستعمار والاستغلال.

في مواجهة هذا النفوذ، تقدم بريكس نفسها كبديلٍ مستقلٍ يعكس مصالح دول الجنوب العالمي، حيث تسعى المجموعة إلى صياغة سياسات مالية واقتصادية دون تدخل غربي مباشر. وضمن هذا التوجه، طرحت روسيا في عام 2024 تصوراً لنظام ماليٍّ عالميٍّ جديدٍ تحت مظلة بريكس، يهدف إلى تقليص الاعتماد على الدولار الأمريكي في المعاملات التجاريَّة الدوليَّة. يعتمد هذا النموذج على مبادرة الدفع عبر الحدود لبريكسBCBPI[1] والتي ترتكز على استخدام العملات الوطنية للدول الأعضاء بدلاً من الدولار في التبادل التجاري. كما اقترحت موسكو تعزيز المؤسسات المالية البديلة

(١) إعلان: دول بريكس تتفق على دعم بنك التنمية الجديدة في توسيع التمويل بالعملات المحلية، **Arabic News CN**، تاريخ النشر: ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط:
https://arabic.news.cn/202410247240/c22b22a145679e88a6b9fdb47672/c.html

التي تدعمها بريكس، مثل الاتفاقية الاحتياطية الطارئة CRA وبنك التنمية الجديد NDB اللذين يتيحان للدول النامية الحصول على التمويل لمشروعات البنية التحتية دون الحاجة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدوليَّ أو البنك الدوليَّ، وما يرافق ذلك من شروط اقتصادية صارمة. ولتعزيز هذا المسار، تعمل روسيا على زيادة تمويل بنك التنمية الجديد، ما يعزز قدرته على تمويل المشروعات التنموية بعيداً عن الهيمنة المالية الغربية.

يتزامن توسع نفوذ بريكس مع تحركات مدروسة تهدف إلى التأثير على النظام المالي العالمي القائم، وهو ما تجلى في انعقاد قمة بريكس لعام ٢٠٢٤ بالتوازي مع الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدوليَّ ومجموعة البنك الدوليَّ في واشنطن من ٢١ إلى ٢٦ أكتوبر. لا يمكن اعتبار هذا التزامن محض صدفة، بل هو رسالة واضحة من بريكس حول جديتها في تقديم نموذج اقتصادي بديل، لا سيما في ظل ازدياد عدد الدول التي تبدي اهتمامها بالانضمام إلى المجموعة.(١)

ورغم بعض التشكيك في إمكانية نجاح بريكس في تقديم بديلٍ حقيقيٍّ للدولار، إلَّا أنَّ التحولات الاقتصاديّة والتكنولوجية التي شهدها العالم خلال العقود الماضية تثبت أن ما كان يبدو مستحيلاً في الماضي أصبح اليوم واقعاً. فمن انتشار الخدمات المصرفية الرقمية إلى تطور الذكاء الاصطناعي، وصولاً إلى الثورة الصناعية الرابعة التي قد تفسح المجال أمام ثورة خامسة، يتضح أن النظام المالي الدوليَّ ليس ثابتًا بل خاضع لتحولات متسارعة. لذا، فإن تجاهل هذه التغيرات عند الحديث عن مستقبل النظام المالي العالمي لم يعد خيارًا عقلانيًا.

توسع بريكس واهتمام العديد من الدول غير المنحازة، مثل نيجيريا، والهند، وجنوب أفريقيا، ومصر، وإيران، والسعودية، وبوليفيا، والجزائر، وكوبا، وماليزيا، وتايلاند، وبيلاروسيا، وأوزبكستان، وفيتنام، يؤكد أن المجموعة باتت لاعباً محورياً في الاقتصاد والجغرافيا السياسية العالمية. فمع استمرار توسعها، تزداد قدرة بريكس على

(١) عدنان أحمد، بين اجتماعات الدوليَّين والبريكس، صحيفة الخليج، تاريخ النشر: ٧ نوفمبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://2u.pw/IFFLRZag

تقديم بديل عملي لأنظمة التمويل الدوليَّة التي فرضتها القوى الغربية.

إنَّ الدول الساعية إلى تحقيق الاستقلال الاقتصاديّ والاستقرار المالي مطالبة بإعادة النظر في علاقتها مع النظام المالي العالمي الحالي. فالانضمام إلى بريكس يعني امتلاك القدرة على التأثير في رسم ملامح النظام المالي الجديد، بدلاً من البقاء على الهامش في انتظار تغييرات لا يمكن التحكم في مسارها. لذا، فإن الانخراط المبكر في هذه التحولات يمنح الدول الأعضاء في بريكس فرصة لصياغة سياسات مالية تتناسب مع أولوياتها التنموية، دون الخضوع للضغوط التي تمارسها المؤسسات المالية التقليدية.

في هذا السياق، يبرز نقاش مهم حول ما إذا كانت بريكس تهدف إلى التنافس مع الدولار الأمريكي أو السعي إلى تقديم بديلٍ عمليٍّ له، غير أنَّ المسألة لا تتعلق بإنشاء عملة موحدة بقدر ما ترتبط بخلق أنظمة ومنصات مالية بديلة، تتيح للدول الأعضاء حرية أكبر في إدارة معاملاتها التجاريَّة والاستثمارية. يوفر هذا النموذج آلية أكثر استقلالية لتسوية المعاملات المالية الدوليَّة، دون الحاجة إلى المرور عبر النظام المالي القائم على الدولار. ومع التوسع المستمر لعضوية بريكس وحجم اقتصاداتها، فإن تأثيرها على النظام المالي العالمي سيزداد بشكل واضح خلال السنوات القادمة.[١]

تشير الإحصائيات إلى تحولات ملموسة في أنماط التجارة والاستثمار، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصاديّة بين الصين والدول الأعضاء في بريكس. على سبيل المثال، عقدت الهند وروسيا اتفاقيات تجارية جديدة، تضمنت تسوية مدفوعات النفط الخام بالروبية الهندية بدلاً من الدولار أو اليورو، مما ساهم في تجاوز العقوبات المالية المفروضة على موسكو. ووفقاً لبيانات منصة التحليل Kpler، ارتفع حجم واردات الهند من النفط الروسي إلى أكثر من نصف مليار برميل سنوياً، أي ما يعادل عشرة أضعاف المستويات المسجلة عام 2021، وتشير التقارير إلى أنَّ موسكو تتلقى شهرياً ما يقدر بمليار دولار من المدفوعات بالروبية الهندية، وهو ما يعكس تغيراً جوهرياً في

(١) المرجع السابق ذكره

أنماط التجارة العالمية.[١]

إنَّ تحالف بريكس يمثل اليوم منصة موثوقة للدول الساعية إلى تقليل تعرضها للمخاطر الاقتصاديّة المرتبطة بالدولار الأمريكي. وقد بدأت بالفعل بعض الدول، مثل نيجيريا، في اعتماد ترتيبات تجارية تتيح لها تنفيذ المعاملات التجاريَّة مباشرة مع الصين، دون الحاجة إلى المرور عبر النظام المالي الغربي. وبذلك، لا يقتصر دور بريكس على تعزيز التبادل التجاري بين أعضائها، بل يمتد ليشمل تقديم آلياتٍ جديدةٍ يمكن أن تؤثر بشكل جوهري على معادلة القوى الاقتصاديّة الدوليَّة.

خامسًا: التحديات التي تُعيق استفادة نيجيريا من انضمامها إلى البريكس

تمثل مجموعة البريكس تحالفًا اقتصاديًا مهمًا يسعى إلى كسر هيمنة المؤسسات المالية الغربية، إلَّا أنَّ مدى تماسك هذه المجموعة يظل موضع تساؤل. فبالرغم من طموح الدول الأعضاء إلى تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي، إلَّا أنَّ الاختلالات الداخليَّة تفرض عقبات أمام هذا الهدف. تهيمن الصين على المجموعة اقتصاديًا وماليًا، حيث تمتلك نفوذًا واسعًا داخل بنك التنمية الجديد NDB ما يثير مخاوف بشأن اختلال موازين القوى داخل البريكس. بالإضافة إلى ذلك، فإن التوترات المستمرة بين الصين والهند -رغم تعاونهما الاقتصاديّ- تعكس هشاشة العلاقات داخل المجموعة، خاصة في غياب هيكل مؤسسي رسمي يحكم آليات صنع القرار كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي. لذا، يبقى السؤال مفتوحًا حول مدى قدرة البريكس على التحول إلى بديل حقيقي لصندوق النقد الدوليَّ والبنك الدوليَّ، أو ما إذا كانت ستظل مجرد تكتل اقتصادي يفتقر إلى آليات فاعلة لاتخاذ قرارات موحدة.

١. **التوازن الجيوسياسي: تداعيات انضمام نيجيريا على علاقاتها مع الغرب** يمثل انضمام نيجيريا إلى البريكس نقطة تحول في سياستها الخارجيَّة، خاصة في ظل تحالفاتها التقليدية مع الغرب. تُعد نيجيريا شريكًا استراتيجيًا للولايات المتحدة والاتحاد

(١) فيلينا تشاكاروفا، إمدادات النفط الروسي إلى الهند.. كيف تتأثر بمتغيرات سوق الطاقة العالمية؟، الطاقة، تاريخ النشر: ٦ أبريل ٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://2u.pw/OxHGXL1H

الأوروبي، اللذين ينظران إليها على أنها ركيزة أساسية في الاستقرار الأمني والسياسي في غرب إفريقيا. لذا، فإن تحولها نحو البريكس قد يثير حفيظة هذه القوى، مما يتطلب من القيادة النيجيريَّة موازنة تحالفاتها بحذر لضمان عدم تعريض مصالحها الاقتصاديّة والسياسية للخطر. علاوة على ذلك، فإن وجود دولتين إفريقيتين من جنوب الصحراء داخل البريكس—نيجيريا وجنوب إفريقيا—قد يؤدي إلى تنافس داخلي حول النفوذ والقيادة، سواء داخل المجموعة أو على مستوى القارة الإفريقية، وهو ما قد يُعقد ديناميكيات صنع القرار داخل البريكس، كما يضع تحالف نيجيريا مع تكتلٍ اقتصاديٍّ يضم قوى كبرى مثل الصين الدولة في موقف غير متوقع مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تخوض نزاعات تجارية طويلة الأمد مع الصين. وفقًا للخبير الاقتصاديّ يوسف، فإنَّ هذا التحالف قد يؤدي إلى تفاقم التوترات التجاريَّة، خاصة في حال فوز الرئيس السابق دونالد ترامب بولايةٍ جديدةٍ، حيث يُعرف بمواقفه الحادة تجاه الصين والاتحاد الأوروبي. هذه التوترات تحمل أبعادًا مزدوجة؛ فمن ناحية، قد تعزز العلاقات الثنائية بين الصين والدول الإفريقية، بما في ذلك نيجيريا، وقد تؤدي أيضًا إلى تقوية الروابط الاقتصاديّة بين الدول الأوروبية وإفريقيا، خصوصًا مع اقتصاد نيجيريا الرائد. ولكن على الجانب الآخر، فإن أي تصعيد في الحرب التجاريَّة بين القوى الكبرى قد يؤثر سلبًا على سلاسل التوريد العالمية، مما ينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد النيجيري.[1]

٢. التحديات الاقتصاديّة لنيجيريا ومدى جاهزيتها للاستفادة من عضوية البريكس: على الرغم من مكانتها كأكبر اقتصاد في إفريقيا، إلا أن نيجيريا تواجه تحدياتٍ اقتصاديةً كبيرةً قد تحد من قدرتها على الاستفادة من عضويتها في البريكس. وفقًا لأحدث البيانات، تباطأ النمو الاقتصاديّ في البلاد من ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٢,٩٪

(1) Timothy Obiezu , "Nigeria's new BRICS partner status sparks economic optimism, debate" ,by Voanews, January 22, 2025 , available at: https://www.voanews.com/a/nigeria-s-new-brics-partner-status-sparks-economic-optimism-debate/7946666.html

في عام ٢٠٢٣ [١]، مدفوعًا بارتفاع معدلات التضخم التي بلغت ٢٤,٥٪[٢]، بسبب ارتفاع تكاليف الوقود وانخفاض قيمة النايرا. هذه العوامل تعكس هشاشة الاقتصاد النيجيري واعتماده الكبير على النفط، مما يجعل من الضروري تنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز التنويع الاقتصاديّ والاستفادة الفعلية من الفرص التي توفرها البريكس.

٣. **التحديات الهيكلية والتنموية في نيجيريا:** تعاني نيجيريا من مشاكل هيكلية مزمنة، خاصة في قطاع البنية التحتية والطاقة، والتي تشكل عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق نمو اقتصادي مستدام. فشمال البلاد يعاني من نقص مستمر في الطاقة، مما أدى إلى تعطيل الأنشطة الاقتصاديّة وإضعاف الإنتاج الصناعي. كما أنَّ ارتفاع تكاليف المعيشة وأسعار السلع الأساسية يزيد من الضغوط الاقتصاديّة على المواطنين، مما يعكس الحاجة إلى سياسات إصلاحية عميقة لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد النيجيري في إطار البريكس. وبالتالي، فإن نجاح نيجيريا في تحقيق أقصى استفادة من عضويتها في المجموعة يتطلب تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية، وزيادة الاستقرار السياسي والأمني.

التأثير المحتمل على قانون الفرص والنمو الإفريقي AGOA: من بين التحديات التي قد تواجه نيجيريا نتيجة لهذا التحالف، مسألة تجديد قانون الفرص والنمو الإفريقي AGOA وهو قانون أمريكي يسهل وصول الصادرات الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية. وفقًا ليوسف، فإن السياسة الاقتصاديّة لترامب، التي تركز على شعار «أمريكا أولًا»، قد تؤدي إلى عدم تجديد هذا القانون، مما قد يضر بالصادرات النيجيريَّة إلى الولايات المتحدة. إضافة إلى ذلك، فإن سياسات ترامب الرامية إلى تقوية الدولار قد تؤدي إلى ضعف النايرا، مما يزيد من الأعباء الاقتصاديّة على نيجيريا.

---

(1) Ibid.

(2) African Development Bank Group, Nigeria Economic Outlook 2024, available at: https://www.afdb.org/en/countries-west-africa-nigeria/nigeria-economic-outlook

٤. **التحديات النقدية والمالية في ظل هيمنة الدولار** :رغم محاولات مجموعة البريكس تقليص هيمنة الدولار في التجارة الدوليَّة، إلَّا أنَّ التحديات التي تواجه نيجيريا في هذا المجال لا تزال كبيرة. أستاذ الاقتصاد سيغون أجيبولا يشير إلى أن معظم المعاملات التجاريَّة النيجيريَّة تتم بالدولار، مما يعقد أي محاولات للتحول إلى عملات بديلة مثل اليوان. هذا الاعتماد الكبير على الدولار يعكس بنية الاقتصاد النيجيري غير المتنوعة، حيث تظل الدولة معتمدة بشكل أساسي على صادرات النفط الخام. في هذا السياق، فإن أي تقلبات في قيمة الدولار أو السياسات النقدية الأمريكية قد تكون لها تداعيات مباشرة على الاقتصاد النيجيري.

٥. **معوقات التصنيع والتجارة الدوليَّة** :يُعد نقص البنية التحتية أحد أكبر العوائق التي تحد من قدرة نيجيريا على التنافس في الأسواق الدوليَّة. وفقًا لجون ألويا،-عضو المجلس الوطني لجمعية المصنِّعين في نيجيريا- فإنَّ ارتفاع تكاليف الإنتاج الناتج عن نقص الكهرباء، الطرق السيئة، وضعف شبكات المياه يجعل المنتجات النيجيريَّة أقل قدرة على المنافسة. في حين أن معظم الدول الصناعية تتمتع ببنية تحتية قوية تدعم قطاع التصنيع، يواجه المصنعون النيجيريون تكاليف إضافية كبيرة نتيجة لاضطرارهم إلى توفير الخدمات الأساسية بأنفسهم. هذا الواقع يضعف قدرة نيجيريا على الاستفادة الكاملة من شراكاتها التجاريَّة، سواء داخل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أو ضمن مجموعة البريكس.

٦. **إشكالية الاعتماد على النفط وأهمية تنويع الاقتصاد**: تعتمد نيجيريا بشكلٍ كبيرٍ على صادرات النفط الخام، وهو القطاع الوحيد القادر على المنافسة في الأسواق الدوليَّة. إلاَّ أنَّ هذا الاعتماد يجعل الاقتصاد النيجيري عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية. وفقًا لألويا، فإن تنويع الاقتصاد وتعزيز القطاعات الإنتاجية، لا سيما التصنيع، هو السبيل الوحيد لتعزيز مكانة نيجيريا الاقتصاديّة عالميًا. في هذا السياق، فإن الشراكة مع البريكس يمكن أن تكون فرصة لدعم القطاعات غير النفطية من خلال الاستثمارات والتكنولوجيا المتقدمة، شريطة أن تُنفذ إصلاحات اقتصادية جادة.

سادسًا: استراتيجيات لتجنب التصعيد وتعزيز التنمية

تُواجه دول البريكس بما فيها دولة نيجيريا تحديات هيكلية في تحقيق التنمية المستدامة ضمن بيئة دولية مضطربة، مما يستدعي تبني استراتيجيات تعزز التعاون وتحدّ من مخاطر التصعيد مع القوى التقليدية، خاصة في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية والاقتصاديّة بين الشرق والغرب. يتطلب هذا الواقع التفكير في آليات متقدمة لتقوية التعاون بين دول البريكس، مع الحفاظ على توازن في علاقاتها الدوليَّة، بما يحقق مصالحها دون الدخول في مواجهات غير محسوبة، وذلك على النحو الآتي:

تعزيز التكامل الاقتصاديّ الداخلي وتقليل التبعية المالية :أحد أهم المحاور التي يجب أن تركز عليها دول البريكس هو تعزيز التكامل الاقتصاديّ بين أعضائها، لتقليل التبعية للأسواق الغربية التي تفرض هيمنتها من خلال المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدوليَّ والبنك الدوليَّ. يشكل استخدام العملات المحلية في التجارة والاستثمار بين دول البريكس خطوة أساسية في هذا الاتجاه، حيث سيساعد ذلك في تقليل التأثر بتقلبات أسعار الصرف المرتبطة بالدولار الأمريكي واليورو، كما سيحد من مخاطر العقوبات الاقتصاديّة التي أصبحت أداة رئيسية في السياسة الخارجيَّة الغربية. إضافة إلى ذلك، من الضروري تفعيل دور بنك التنمية الجديد NDB وهو المؤسسة المالية التابعة للبريكس، ليصبح بديلًا حقيقيًا لمؤسسات التمويل التقليدية، عبر تقديم قروض بشروط ميسرة لدول الجنوب العالمي. يمكن لهذا البنك أن يلعب دورًا رئيسيًا في تمويل مشاريع البنية التحتية والطاقة، خاصة في الدول الإفريقية والآسيوية، مما يعزز مكانة البريكس كشريك تنموي عالمي. علاوة على ذلك، يجب أن تسعى دول البريكس إلى إنشاء نظام مالي متعدد الأطراف يقلل من الاعتماد على نظام «سويفت» الغربي، حيث بدأت الصين وروسيا بالفعل في تطوير أنظمة دفع بديلة يمكن توسيعها لتشمل باقي الدول الأعضاء.

١. **الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار لتعزيز الاستقلالية الاقتصاديّة** :إن تعزيز الاستقلالية الاقتصاديّة لدول البريكس لا يقتصر فقط على الإصلاحات المالية، بل

يتطلب أيضًا تطوير القطاعات التكنولوجية والصناعية، بحيث تتمكن هذه الدول من تقليل اعتمادها على التكنولوجيا الغربية. تمتلك الصين والهند، على وجه الخصوص، إمكاناتٍ كبيرةً في مجال الابتكار التكنولوجي، حيث تقود الصين التطورات في الذكاء الاصطناعي والاتصالات، بينما تعد الهند لاعبًا رئيسيًا في صناعة البرمجيات والخدمات الرقمية. يمكن لدول البريكس تعزيز التعاون في مجال البحث والتطوير التكنولوجي عبر إنشاء صناديق استثمارية مشتركة تدعم الشركات الناشئة في هذه المجالات، مما يعزز قدرتها على المنافسة عالميًا. كما أن الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء والطاقة المتجددة يعد خيارًا استراتيجيًا للبريكس، خاصة في ظل التحديات البيئية العالمية. يمكن لدول التكتل أن تستثمر في تطوير تقنيات الطاقة الشمسية والرياح، مستفيدة من الخبرة الصينية الرائدة في هذا المجال، مما يقلل من الاعتماد على الوقود الأحفوري، ويجعل البريكس لاعبًا أساسيًا في التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

٢. **توسيع الشراكات مع دول الجنوب العالمي وتعزيز النفوذ الجيوسياسي** :يعد التعاون مع دول الجنوب العالمي أحد أهم الركائز التي يجب أن يعتمد عليها البريكس لتوسيع نفوذه الدوليَّ. في العقود الماضية، اعتمدت القوى الغربية على تقديم المساعدات المشروطة للدول النامية، مما جعلها تعتمد على اقتصادات الشمال في تمويل مشاريعها التنموية. يمكن للبريكس أن يقدم بديلاً أكثر عدالةً عبر إطلاق مبادرات تنموية تعتمد على الاستثمار المباشر ونقل التكنولوجيا، بدلًا من تقديم القروض التي تؤدي إلى تفاقم الديون. على سبيل المثال، يمكن للبريكس أن يوسع دوره في تمويل مشاريع البنية التحتية عبر مبادرة «الحزام والطريق» التي تقودها الصين، مع إشراك باقي الأعضاء في هذه المشاريع، مما يضمن توزيع الفوائد الاقتصاديّة بشكل متوازن. كما أن تعزيز التعاون في مجال الأمن الغذائي والزراعة، من خلال توفير التكنولوجيا الزراعية المتقدمة للدول النامية، يمكن أن يعزز مكانة البريكس كشريك تنموي موثوق.

٣. **تجنب التصعيد مع الغرب وتعزيز الدبلوماسية الاقتصاديّة** :على الرغم من أن البريكس يسعى إلى تقليل الهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمي، إلَّا أَّن المواجهة المباشرة

مع القوى التقليدية قد تؤدي إلى تصعيد غير محسوب العواقب.؛ لذا يجب أنْ تتبنى دول البريكس استراتيجيات دبلوماسية واقتصادية تضمن مصالحها دون إثارة ردود فعل عدائية. إحدى هذه الاستراتيجيات هي التركيز على التعاون في القضايا العالمية المشتركة مثل تغير المناخ، ومكافحة الأوبئة، والتخفيف من الفقر، وهي مجالات يمكن للبريكس أنْ يقدم فيها حلولًا مبتكرةً دون الدخول في صدام مع الغرب. كما أن الحفاظ على قنوات الحوار مع المؤسسات المالية الغربية، مثل صندوق النقد الدوليَّ والبنك الدوليَّ، قد يكون ضروريًا لضمان الاستقرار المالي العالمي، خاصة في ظل الأزمات الاقتصاديّة المتكررة.

٤. **استفادة نيجيريا من البريكس لمواجهة التحديات التنموية** :تعد نيجيريا واحدة من الدول الإفريقية التي تمتلك إمكاناتٍ اقتصاديةً هائلةً، لكنها تواجه تحديات متعددة تعيق نموها، مثل ضعف البنية التحتية، والفساد، وعدم الاستقرار السياسي. في هذا السياق، يمكن لنيجيريا أن تستفيد بشكل كبير من التعاون مع البريكس لتحقيق تنمية مستدامة، حيث يمكن لنيجيريا تنويع مصادر التمويل من خلال تعزيز علاقاتها مع بنك التنمية الجديد التابع للبريكس، مما يمنحها إمكانية الحصول على قروض بشروط أكثر مرونة من تلك التي تقدمها المؤسسات المالية الغربية. ثانيًا، يمكن لنيجيريا أن تستفيد من الاستثمارات الصينية في قطاع البنية التحتية، حيث تعد الصين من أكبر المستثمرين في إفريقيا، وخاصة في مجالات النقل والطاقة. يمكن لمشاريع البريكس أن تساهم في تطوير شبكة النقل النيجيريَّة، مما يحفز التجارة الداخلية والخارجيَّة، كما تعد نيجيريا دولة غنية بالموارد الطبيعية، لكنها تعاني من ضعف التصنيع، لذا يمكنها الاستفادة من خبرات البرازيل والهند في تطوير قطاعي الزراعة والصناعة، مما يعزز قدرتها على تحقيق قيمة مضافة لمواردها الطبيعية بدلاً من تصديرها خامًا. وأخيرًا، يمكن لنيجيريا أن تستفيد من التعاون التكنولوجي مع الهند والصين لتطوير قطاع الاتصالات والخدمات الرقمية، مما يسهم في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية.

٥. **ضرورة تبني مقاربة متعددة الأبعاد** :يمثل البريكس قوةً اقتصاديةً ناشئةً تمتلك القدرة على إعادة تشكيل النظام الاقتصاديّ العالمي، لكن نجاحه يتطلب استراتيجيات

مدروسة تعزز التنمية المستدامة وتجنب التصعيد غير الضروري مع الغرب. من خلال تعزيز التكامل الاقتصاديّ، والاستثمار في التكنولوجيا، وتوسيع الشراكات مع دول الجنوب، يمكن للبريكس أن يصبح نموذجًا اقتصاديًا أكثر عدالة واستقرارًا. كما أنَّ الدول النامية، مثل نيجيريا، تمتلك فرصًا كبيرة للاستفادة من هذا التكتل، شريطة تبني سياسات داخلية تعزز الشفافية والاستدامة. في نهاية المطاف، يعتمد نجاح البريكس على قدرته على التكيف مع التحديات العالمية، وتقديم بدائل عملية وفعالة للنظام الاقتصاديّ الحالي، بعيدًا عن المواجهة المباشرة التي قد تعيق طموحاته في بناء نظام عالمي أكثر توازنًا.

الخاتمة والنتائج:

يُعد انضمام نيجيريا إلى مجموعة البريكس خطوةً استراتيجيةً مهمةً تسلط الضوء على مكانتها كقوة اقتصادية صاعدة في القارة الأفريقية. غير أن هذه الخطوة تطرح العديد من الأسئلة حول مدى تأثير نيجيريا الفعلي داخل المجموعة، إذ إنها تمثل شريكًا وليس عضوًا كاملاً، مما يعكس بعض الحذر من قبل المجموعة تجاه قدرة نيجيريا على الوفاء بالتزامات العضوية الكاملة. في الوقت نفسه، تعتبر هذه الشراكة بداية لفرص جديدة يمكن أن تساعد نيجيريا على تعزيز حضورها الدوليَّ والنهوض بقدراتها الاقتصاديّة. ومع ذلك، فإن النجاح الفعلي لهذه الشراكة سيتوقف على مدى قدرة نيجيريا على تجاوز التحديات الداخلية التي تعيق نموها الاقتصاديّ، بما في ذلك الاعتماد الكبير على النفط، وضعف البنية التحتية، والتحديات السياسية.

نتائج الدراسة:

١. **تحديات نيجيريا في تحقيق الفاعلية الاقتصاديّة داخل البريكس:** على الرغم من الانضمام إلى مجموعة البريكس، إلَّا أنَّ نيجيريا بحاجةٍ إلى إصلاحات اقتصادية جذرية لتحقيق التفاعل الفعّال مع المجموعة. فتجاوز التحديات الهيكلية مثل الاعتماد على النفط وتطوير قطاعات الإنتاج المتنوعة سيكون أمرًا حيويًا. تركز التقارير الاقتصاديّة على ضرورة تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية وتحديث قطاع الزراعة والصناعات التحويلية لتعزيز القدرة التنافسية لنيجيريا داخل الاقتصاد العالمي. كما أنَّ تطوير سياسات اقتصادية متكاملة تعكس احتياجات السوق العالمي الجديد سيساعد في تحقيق نجاح ملموس في الشراكة مع البريكس.

٢. **الأثر على العلاقات مع القوى الغربية:** بينما قد تؤدي الشراكة مع البريكس إلى تقوية موقف نيجيريا على الساحة الدوليَّة، إلَّا أَّن هذه الشراكة قد تثير توتراتٍ محتملةً مع القوى الغربية. فالمواقف السياسية والتجاريَّة المتباينة بين الغرب ودول البريكس قد تؤثر على العلاقات الاقتصاديّة لنيجيريا مع الدول الغربية، خاصة في ظل الانتقادات

المستمرة لنيجيريا حول قضايا حقوق الإنسان والحوكمة. بناءً على هذه المعطيات، يحتاج صانعو القرار في نيجيريا إلى تطوير استراتيجية شاملة تعزز من استقلالية السياسة الخارجيَّة للبلاد دون المساس بالعلاقات مع الشركاء التقليديين في الغرب.

٣. **مُستقبل التنوع الاقتصاديّ في نيجيريا:** التحديات الاقتصاديّة في نيجيريا تكمن في تنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد على النفط. تشير الدراسات إلى أن الدول التي نجحت في التنويع الاقتصاديّ مثل الصين والهند قد استفادت من شراكاتٍ مماثلةٍ في البريكس لتحقيق نمو مستدام. لذلك، تحتاج نيجيريا إلى تحسين القدرة الإنتاجية في مجالات جديدة مثل التكنولوجيا الخضراء والطاقة المتجددة. على الحكومة النيجيريَّة أن تستثمر بشكل أكبر في هذه القطاعات وتعزز من بيئة الأعمال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يتبناها البريكس.

٤. **دور نيجيريا في إعادة تشكيل النظام الاقتصاديّ العالمي:** انضمام نيجيريا إلى مجموعة البريكس يمثل فرصةً مهمةً لها للمشاركة في إعادة تشكيل النظام الاقتصاديّ العالمي. بفضل دورها القيادي في إفريقيا، فإن نيجيريا يمكن أن تلعب دورًا محوريًا في التفاعل بين الجنوب العالمي والشمال. التعاون بين دول البريكس يمكن أن يسهم في تحقيق مزيد من العدالة الاقتصاديّة، حيث يمكن للجنوب العالمي أن يحصل على مزيد من النفوذ في القضايا الاقتصاديّة الدوليَّة. ومع ذلك، سيعتمد ذلك على قدرة نيجيريا على تعزيز قدراتها الاقتصاديّة الداخلية والتفاعل بفاعلية مع شركائها.

٥. **تأثير الشراكة على الاقتصاد الأفريقي:** من خلال الشراكة مع البريكس، يمكن لنيجيريا أن تلعب دورًا محوريًا في تحسين الاقتصاد الأفريقي بشكل عام.

وسيكون لهذه الشراكة تأثيرٌ مباشرٌ على تعزيز التجارة بين الدول الأفريقية، وتحقيق التكامل الاقتصاديّ الإقليمي. كما أنَّ الانفتاح على أسواق جديدة من خلال شبكة الدول الأعضاء في البريكس يمكن أن يسهم في تحسين الظروف الاقتصاديّة لبقية الدول الأفريقية، مما يعزز من مكانة القارة ككل على الساحة الدوليَّة.

التوصيات:

١. **تبني إصلاحات هيكلية:** ضرورة تنفيذ إصلاحات شاملة في القطاعات الاقتصاديّة الحيوية لنيجيريا، بما في ذلك تحسين البنية التحتية، تطوير الصناعات المحلية، وزيادة التنوع الاقتصاديّ. إصلاحات جادة ستعزز قدرة نيجيريا على المنافسة في الساحة العالمية وتحقيق نتائج إيجابية من شراكتها مع البريكس.

٢. **تعزيز العلاقات مع القوى الكبرى:** تسطيع نيجيريا أن تبني استراتيجيةً منفتحةً لتحقيق التوازن بين شراكتها مع البريكس والحفاظ على علاقات قوية مع القوى الغربية، خاصة في ظل التوترات المحتملة، حيث تركز هذه الاستراتيجية على حماية مصالح نيجيريا الاقتصاديّة والدبلوماسية في الوقت ذاته.

٣. **الاستثمار في التعليم والابتكار:** يمكن أن تركز نيجيريا على تطوير قواها البشرية من خلال تعزيز التعليم العالي والبحث العلمي، خاصة في المجالات التكنولوجية والبيئية، لتلبية احتياجات الاقتصاد الرقمي المستقبلي.

قائمة المراجع :

أولًا المصادر باللغة العربية

١. إعلان: دول بريكس تتفق على دعم بنك التنمية الجديدة في توسيع التمويل بالعملات المحلية، A rabic News CN، تاريخ النشر: ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط:

https://arabic.news.cn/20241024/7240c22b22a145679e88a6b9fdb47672/c.html.

٢. عدنان أحمد، بين اجتماعات الدوليَّين والبريكس، صحيفة الخليج، تاريخ النشر: ٧ نوفمبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط:

https2//:u.pw/IFFLRZag.

٣. جيهان عبدالسلام، نيجيريا والبريكس: فرص اقتصادية وتحديات قائمة، قراءات أفريقية، تاريخ النشر: ٢٩ يناير ٢٠٢٥، متاح على الرابط:

https://qiraatafrican.com/26773/?fbclid=IwZXh0bgNhZW0CMTEAAR1N-jAYfjMyN5n8n2Q5JitzNK1s1Ahwyofg2LSN21wVWvop17ESEOKOujg_aem_VRW7HwPyaVqZUDzRRBF90w.

٤. فيلينا تشاكاروفا، إمدادات النفط الروسي إلى الهند.. كيف تتأثر بمتغيرات سوق الطاقة العالمية؟، الطاقة، تاريخ النشر: ٦ أبريل ٢٠٢٤، متاح على الرابط:

https://2u.pw/OxHGXL1H.

٥. ما هو أكبر تعداد سكاني في إفريقيا؟، موقع مسبار، تاريخ النشر: ٢ فبراير ٢٠٢٥، متاح على الرابط:

https://2u.pw/m5EiAuHM.

٦. نيجيريا.. ماذا تعرف عن أكبر دولة منتجة للنفط في أفريقيا؟، الطاقة، تاريخ النشر: ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط:https://2u.pw/7sx0WU.

English Resources:

1. African Development Bank Group, *Nigeria Economic Outlook 2024*, available at: https://www.afdb.org/en/countries-west-africa-nigeria/nigeria-economic-outlook.

2. Arinze Nwefor, *Stakeholders worry as Nigerian goods' non-competitiveness threatens BRICS prospects*, *Punch Newspapers*, January 24, 2025,

6. TheCuriousEconomist, *Nigeria Joins BRICS: What Does it Mean for the Global Economy?*, January 20, 2025, available at: https://thecuriouseconomist.com/nigeria-joins-brics-what-does-it-mean-for-the-global-economy/.

7. Timothy Obiezu, *Nigeria's new BRICS partner status sparks economic optimism, debate*, *VOA News*, January 22, 2025, available at: https://www.voanews.com/a/nigeria-s-new-brics-partner-status-sparks-economic-optimism-debate/7946666.html.

8. Tony Tiyou, *BRICS Welcomes Nigeria: A Strategic Alliance or Symbolic Gesture?* January 21, 2025, available at: https://2u.pw/yxwp8N9d.

9. TradeImex, *Nigeria's Entry into BRICS as a Partner Country*, January 22, 2025, available at: https://www.tradeimex.in/blogs/nigeria-entry-into-brics-partner-country.

available at: https://punchng.com/stakeholders-worry-as-nigerian-goods-non-competitiveness-threatens-brics-prospects/.

3. Reva Sathe, *New BRICS-Nigeria Partnership Highlights Developing World's Growing Economic Influence*, *The Organization for World Peace*, January 26, 2025, available at: https://theowp.org/reports/new-brics-nigeria-partnership-highlights-developing-worlds-growing-economic-influence/.

4. Samuel Lartey, *Nigeria joins BRICS: What it means for ECOWAS and Ghana*, *TheBFT Online*, January 24, 2025, available at: https://thebftonline.com/2025/01/24/nigeria-joins-brics-what-it-means-for-ecowas-and-ghana/#google_vignette.

5. Sikiru Obarayese, *ICYMI: Nigeria joins BRICS: What's in it for the Nation?* January 19, 2025, available at: https://2u.pw/lsAg3mXH.